

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلح



بسم الله الرحمن الرحيم

المحمد لولبية والصلوة على نبينا **قال الشريف** قدس سره اعلم ان علم العربية المسمي بعلم الادب آه وقال في الحاشية قال في صدر الكتاب واعلم ان علم الادب من كان احاطه آه فينبغي الغرض من نقل هذا المقال الاشارة الى عدم الخصاره فيما ذكره في الفتح بل ينقسم عنده اتصال الاقسام المذكورة فوقع الاحتياج الى الاعتذار في ترتيب ما ذكره وترك بعضها وذكر بعض آخر انتهى **وانت خير** بان النقل المذكور لم يزل عن الاشارة الى ما ذكره فمائل لكن يمكن ان يقال الغرض من نقل هذا المقال الحث على الخوض بالاهمة الباعثة على الاحتراز ويمكن ان يكون غرض المصنف ايضا من هذا القول ما ذكره **قال** علم محترز به عن الكل **اقول** والعهد من لفظ الخطا، اي ان كل سكتته قد يتنبه بها فلا حاجة بنا الى ذكرها مع ان الكل عند البلغاء كما يحفظ على ما صرح به في غير الشرح ان الخطا، اي ان كل سكتته بهم اختصاص ما يحترز به باعتبار ما قاله **وانت خير** بان قوله بنا على انه لا يصف بالخطا، والصلوات الا الامم الوجودية ليس مما يقول عليه **قال** وينقسم على ما صرح به الى اثني عشر قسما اه قيل علم الادب مختصر في ستة انواع **اقول** نقل ما ذكره الاسناد صحيح لا مرد له اذ لا شك ان الاقسام المذكورة مدخل في ذلك **انما** غاية ما في الباب ان دخلت في البعض بالوعيه وان شراح المدقق قابل به لانه قال ومنها فروع في الاحتراز المذكور ومثل كلام العاقبة التي محترى على ما ذكره العاين غير ظاهر بل الظاهر عدم كونه مجموعا على الخطا **ثم** **اقول** ان علم الاشتقاق يجوز ان يعد علم على حدة باعتبار امتياز موضوعه بل يشبه ويجوز ان يعد جزء من القرف وهو ظاهر فقول العلامة **الاشتقاق** جزء بلا شبهة ميبس لا قول الجمهور بل هو المنبسط من ترتيب المصنف ايضا فقول الاسناد انه فرعية بلا مرتبة ليس مما ينبغي واما قول من قال ومن رده عليه بانه فرعية بلا مرتبة فحقة الخطا، في نسبة الاقراء، اليه لانه ما نسب القول المذكور الى المصنف فليس شيئا لان نسبة القول المذكور الى المصنف وان لم يوجد من العلامة **الاشتقاق** صريحا ان انه يلزم من كلامه وهو ان يظهر جدا قدس سره **واما** يقال من ان غير المصنف ذهبوا

على الفخاري رحمه الله

فره ليدري

كامل بنسازاده

بسم الله الرحمن الرحيم
المحمد لولبية والصلوة على نبينا
المحمد لولبية والصلوة على نبينا
المحمد لولبية والصلوة على نبينا

اي ان الاشتقاق جزء من القرف من غير شبهة فلذلك جعلها المقص في قسم واحد مخلط الميبس وان لم يكن عنده جزء من القرف فيما لا يلتفت اليه قيل لا مانع لا يخرج بعض اجزاء المعاني الى قوله ومن وهم انها خارجة عن الاقسام تكلمة لها حيث قال رتب كتابه على ثلثة اقسام واراد فيها بتكلمة وفتين فغزوهم اسمى **اقول** ويعرى ان هذا فرعية بلا مرتبة على ما يحفظ على الساطرين في كلام الاسماء المدفوع قدس سره اذ هو مصرح فيها بسبب ان التكلمة والغين من القسم الثالث فيبعد ما صرح به كقول **اقول** واراد فيها بتكلمة وفتين على كون التكلمة خارجا عن الاقسام عناية ما في الباب ان يكون في العبارة نوع تشابه تقويلا على ظهور المراد والعجب ان هذا القايل قال فيما سبق انما وقد نبه المصنف على ذلك باخراج علم الاستدلال عن اقسام الكتاب فكانه نسي مهمنا ما قدمت يداه **قال** الشريف مع كونها مستقصا في الكتب المبسوطة قيل عمدة الكتب صحاح الجوهري وسي على ما نقل عن الزمخشري مملوء بالحشو والغلط **اقول** وانت خير بان وجود الغلط في الصحاح لا ينافي كون اللغة مستقصاه في كتب القوم تدبر **قال** ثم انه عيّن ان كل قسم اه **اقول** يعني ان امامتة ورك اعتمدا على ظهور كونها قسما وليس مهمنا تفصيل المفصل لانه قوله وفيه مقدمة مثلا من تنوع التفصيل فكان الموضوع موضع اما فعلى هذا يندفع ما ذكره في بعض النسخ **قول** على القول يجوز حذف الموصل **اقول** لم يلتفت الاسناد المدقق قدس سره الى كون اللام حرف تعريف لان كل اللام على التعريف في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحروف مدني المازني والجمهور على الموصولية ولهذا قال على القول يجوز حذف الموصل اه مشير الى ضعف هذا القول فلما يلتفت الى ما قال هذا انما يلزم من جعل اللام اسم موصول وليس بلازم تدبر **قول** او من ضميره في الجبارة قيل لا لان الفاعل مانع من اعمال ما بعد ما فيها قبلها اه **اقول** في كلامه كحرف من وجوه آه او لا فلان قوله بل لان الفصل لا يكون الا باحد امرسته

ابن كاس باش

ابن كاس باش

كامل بنسازاده

واما حال التي يعمل فيها بعد الفاء، ليس منها محتسب لان الحال التي يعمل فيها ما بعد الفاء، من جملة
 الاشياء الستة المعدودة في النحو ذكره الرضوي وغيره واما ثانيا فلانة على تقدير تسليم
 ما ذكره ان الفصل ما ذكره بالمبتداء، حاصله لا شك ان المبتداء من الاشياء الستة
 واما ثالث فلان قوله ومن وهم ان ذلك الفصل لا يكون الا بشي واحد الى قوله بل هو
 الوجه الاول ايضا ليس مما يصدر من مثل هذا الفاصل اذ في الوجه الاول وهو
 كون من الكتاب حالا من المبتداء لا يكون من الكتاب معمولا لما بعد الفاء، فلا يكون محققا
 لفروية وقول النجاة الفصل لا يكون الا بشي واحد انما هو فيه واما رابعا فلان قوله
 ولا دخل فيه للفصل شي اخر غير ما مخالف لما عليه النجاة من انه لا يجوز الفصل باكثر
 من شيئين وقد شيدوا اركانه بل هو معترف به ايضا حيث قال والمثال الذي رده
 الرضوي آة واما خامس فلان قوله واذا كان من نوع واحد يجوز الفصل باشيئين
 صح لكن الآيات الكريمة ليس من المواضع التي وقع فيها الفصل باشيئين افراد نوع
 واحد من الانواع الستة بل هو مما وقع فيه الفصل شيئين المبتداء، والظرف الذي
 هو معمول الفعل الذي هو ما بعد الفاء، وهو يقول فلذلك اولوه بان الظرف متعلق
 بغيره وف تقديره واما شان الاثنان اذا ما ابتداء به فيكون الظرف من تنمة اجزاء
 الواحد المفعول به داخل في حيزه فلما تغير امر انما فيكون بمنزلة قولك اما ان
 يا الفقير فحسن واذ اعرفت هذا ظهر لك ان ما ذكره الشيخ المدقق صحيح بالقول
 وموافق للمعقول والمعقول والله الهادي الى الرشاد ومنه الصمدية قال ومنه
 سداد واما سد فلان قوله على قياس الصفة المؤكدة اما تعيين للموضوع والنسبة
 او تغليب للنسبة فعلى الاخير به ما ذكره وعلى غيره فالتباين **قوله** وتنسب العامة
 قبل لو كان كما ذكره كالكلمة العبرة ان تقول آة اقول وانت خبر بان لو قال هكذا الفهم
 كونها متغايرين من جميع الوجوه ثم ان ما ذكره الاستاذ من النكتة في قوله علم

انما كان

لعلمي الحكمة والاستدلال غاية الامرات الا متياز هناك ليس من جهة الحق والمعتق
 بل من جهة اخرى ولا يضرنا هذا تدبر وقيل على انه لا حاجة الى تقدير البيان فانهم يجعلون
 نفس المعاني محلا للاعطاء اقول الشيخ المدقق لا ينكر كون المعاني طرفا للاعطاء
 وتقدير البيان ليس لصلاحيته للمعاني بل لظرفه بل لرفع المحذور في هذا المعام آة
 ان يقال المحذور يندفع بان عمل على تغاير الطرفين فتدبر **قال** المصنف وفيه مقدمة قبل ان قلنا
 في باد الرأي اقول الظاهر ان ما ذكره في قوله المقدمة ليس من اجزاء القسم الثالث وانما هو
 توطئة لها والظرف دفع المحذور ما ذكره الاستاذ المدقق والعجب انه قال والعجب انه انكر
 بعضهم بان التكله والغنين داخلين في القسم الثالث صرح بذلك في الفصلين
 ايضا فلما بد من المصير الى التوجيه المذكور ففاضل **قال** الشريف جعل العليين طرفا له
اقول يعني ان كلمة في بدل على الظرفية واللاخاطبة بلا شك في يستشعر الذهن بل قد
 منها وهذا القدر كاف فلما تفتت القول من قال واما اشعارها باستقلالها
قال الشريف والفرض هو الفائدة آة اقول يعني ان المراد من الفرض عند المصنف
 ههنا هو هذا لا العرض مطلقا ثم لا شك ان الشروع مطلقا يتوقف على التصديق
 بخابرة واما يلزم الترجيح من غير مزج فلما تفتت لما قول من رده من غير دفع المحذور
 المذكور **قال** الشريف كما يشعر به قوله آة اقول المتبادر من العطف المعاصرة في الحكم
 وهو لا شك في هذا الاشعار حينئذ **قال** من حيث انها بغير معاني مغايرة
 اقول لا استغناء عن دلالة اللفظ بالكلمة عند الخذف وعينه كما تقرر في موضعه
 وما ذكره المعترض في هذه الحاشية الا اثره منظوره في فعليك بالتأمل **قال** الشريف
 المقدمة في بيان صدق العليين آة اقول كقولك ان يكون هذا توجيهها لوجه المعهودية
 ثم توجيه لظرف اخر فعلى هذا لا يرد ما اورد عليه لكنه غير ظاهر في ايراد الاستيعاب
 الحاصل بسببه اقول ومن عند من ههنا الترتيب وفيه بحث تأمل **قال** الشريف

انما كان بان
 وبيان مع عام للمع واللفظ في قوله
 من قبل ان البيان ايضا انما يكون
 من قبل ان اللفظ او اللفظ انما يكون
 من قبل

انما كان بان

انما كان بان

انما كان بان

انما كان بان

انما كان بان

وفيه فوايد اقول اي في ذكر السبب بدل المسبب وهذا لا ينافي في حصول تلك الفوايد
عند الاجتماع فلا يرد ما اوردته البعض من ان هذا الفوايد حاصلة على تقدير الحقيقة ثم لا يخفى
ان المراد من بيان التحويز في هذا التعريف لرفع اعراض صاحب الالفاظ والتأني
من حمل الكلام على الحقيقة وليس المراد ان المسبب هو المعرفة لا غير بل ذكرها بما وافق
كلام المصنف فيما سبأت في آخر القسم الثالث مع ان المعرفة انبى لان يرد كما يشهد به
النظر لكلام بعض المحشى منها عند قول الشارح واعلم ايضا من قال ان من حكم بان المراد
بالمتبع المعرفة لم يصب فقد اخطا، والعجب ان ذلك القائل قال لعل نكتة المجهز اصرح لكلامه
ولم يدرك ان ما اعترض به على الشارحين الفاضلين يتوجه عليه ايضا فواجب ان من الظن
المكتشف ان في لفظ المتبع اشعار لصعوبة المطلب ولا يفرض كون المراد الاستناد والالتصاف
في الجملة وهذا ايضا لا يرد **قال** الشريف واقترنت الاقادة على الدلالة اقول يعني ان جاز
السامع معتبر في الاقادة دون الدلالة والمعتبر في الخواص ايضا كونها مفادة للسامع
فمناسب الاقادة للدلالة وليس في الكلام دلالة على كفن المراد ان الاقادة بالفعل
قد تختلف عند الدلالة بالفعل ولا يرد ما ذكرنا ما ذكرنا في الحاشية في هذا الموضوع فلما عتبار الكلام
قال الشريف ويجوز جعله جزء من اقسامه فيل لا يجوز جعله جزءا **اقول** ما ذكره من ان
في بعض الخواص مع الاعتذار عنه وقيل لم يتعرض للرعاية اه **اقول** قد تبين في بعض
المقامات اعتبار دواعي مخالفة وخواص متفاوتة فلا يكفي في تعيين ما هو اللازم منها
نكث الرعاية والمثابرة فاعتزل لانه من فضل الهمي فتأمل واعادة ذكره واعاكتاني
فلان عدم لزوم الرعاية للمثابرة اه **الجواب** غير حفي على من نظر بالانصاف وبحث
عن الاعتساف اذ لا شك ان معنى وقف عليه الخواص لا يخلو عن رعاية عادة
ولا يلزم من لزوم الرعاية للموقوف عادة لزوم العذر على التأليف فان بعض من
يراعيهما يتدر على التأليف وبعضهم لا يتدر ويطرح الرعاية غير منحصرة للتأليف فبدر

ابن كمال

ابن كمال

ابن كمال

ابن كمال

ابن كمال

مع انه يجتمه ان يكون معنى قولهم لا تقدر في كل مقام وبحسب ما تقتضيه كل مقتضى فبدر
ثم ان ما ذكره العلامة التفناني في معنى التطبيق يمكن ان ينطبق على كل من المرادين
بالعناية فتأمل **قال** المصنف وهي تركيب البلغاء قيل وايضا في اصرار المقدمة
العائنة وهي تركيب البلغاء اه **اقول** لا شك ان ما ذكره ايضا لا يصلح وبها
وان مراد الاستناد قد سرت مما ذكره بقوله لزيادة تعيين المراد مع الاعتناء
تعليل الذكر بها وهو علة بالحقيقة للذكر الذي يتضمن التوسيط ومنه شايح **عنه**
ان قوله توسلت للاشعار يكون لها جملة معترضة لا حالبة مفادة قوله توسلت
هذه تدبر **قال** المصنف التركيب الصادره قيل يعني ههنا وهي ان الاحتمال الذي ذكره
اقول لما عتيت المراد من التركيب لقوله واعني تركيب الكلام اه تعين ان قسمه وهو تركيب
غير البلغاء وغير مراد ولو قيل لا ما يربها والصادرة عن سواهم لا تعرف النفي ايضا
التركيب غير البلغاء فح لا فرق يعتد به بين ما ذكره وبين ما وقع في الممتحن ثم
قيل ثم ان ههنا دقيقة لا بد من التنبيه عليه وهي **اقول** ينقسم من قوله يعني
اما ان يكون اشبهت فيها عن المركبات على الاطلاق انه حمل قول الاستناد على الاطلاق
على معنى التركيب البليغة وغير البليغة وانت حذير بان لا يغفل عنه او معناه مورد ما كان
او غير مورد نيل عليه قوله هناك بعد هذا او عن المركبات الموزونة فلا يصلح
هذا القول في مبنى الاعتراضه وان كان معناه ذكره التركيب مطلقا فيقول لا يلزم
من ذكرها مطلقا ارادتها على الاطلاق فتأمل **قال** المصنف منزهة اصوات حيوانات
قال الاستناد المدقوق تنكير حيوانات لا تحقيقه وليتوصل بها الى تنكير اصوات فتوصف
بجملة يصدر **اقول** يعني ان هذه الجملة تدل على التجرؤ المناسب للمقام على ما لا يخفى
على ذوي الافهام اذ صدور الاصوات من محالها متجدد لا دايما صريح ببعض
العضلات ومن لم يقف على هذا المعنى قال ما قلنا وماذا بعد الحق ان الصلابة

ابن كمال

ابن كمال

مولانا طه

التعريف على قيد الحقيقة صريحة والتوام على زعم انها بالاتزام ^{اعني المهم}
 الكلي آة الاية يقال لا اعتبار للوضع الضمني وانما المعبر بالوضع العقدي
 فلا يلزم ما ذكره الا انه بعيد اصحابه الي ذكر قيد آخر آة اذا استعمال ليس من
 حيث المعاني بل من حيث المناجزة هذا والمناقضة مجال فامل وكذا
 اذا كان نوعه اعطى على قوله في اذا كان واعترض على حدود الجاز
 في وروده على الحد كما ضعف لا كفي صادرا عن قصد فيه انهم فرقوا
 بين الخطا والزلل بانتفاء القصد في الاول وثبوت في الثاني والباء
 في بنيتها متعلقة اي لا بالدلالة والفرق حاصل والمراد التفرح يكون السعيا
 نفسها وان علم التزاما مما سبق فنذير وتذكرها فصيلا عن فاعل فاعل
 بفتح فاعل يذكر ويؤتى سواء اجري على موصوفة او لا نحو رجل طرف وامرة
 طرفه يجب التا نيت واستواء المذكر والمؤنث في فاعل بمعنى منقول
 انما يكون اذا اجري على الموصوف مثل رجل قتل وامرة قتل واما اذا لم يجز فلا
 من التاء في المؤنث كما في المثال الذي ذكره المدقق وياتي الاوضاع متاخرة
 كالعرف العام والخاص و قسامل لعل الامر بالتامل الاشارة اي ما ذكر
 سابقا من التفصيل في الحال الكناية وكيفية درجة في الحقيقة ومما له عليه
 على خلاف ما ذكره العلامة التفتازاني رح وما نحن نراه على الخصوص على
 عنه اشارة الى قاعدة التقديم آة ولا يخفى ان ما جده في شرح التفتازاني ابود
 اذ التقديم نفي الاقتصار وليس من لوازمه كون المحتص به محال فامل
 بل كفيه ان يقال قسم الشئ الى جزاء لكن التحقيق انه يجب ان يكون
 القسم افضل مطلقا وتجويز كونه اعم كلام ظاهر في لآة التقييم فم محتص
 الي مشترك فيما وقع قسم من الحيوان هو الحيوان الابيض والحيوان الاسود

لا الابيض والاسود فكانه قيل الحيوان اما حيوان ابيض او حيوان اسود
 وكل واحد من هذين القسمين احص مطلقا من الحيوان فنذير لا ياتي
 ما ذكره في مباحثه اي لآة اطلاقه كسب اصل الوضع وتخصيصه كسب
 الاستعمال الزائد على اصل الوضع كما مر وايضا كما في الكلام اي
 لكونها وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال ولا مجال لهذا الاستعمال
 اي لآة المقام مقام المدح فاذا قصد التشبيه انما ضد تدبير نعم اذا
 اريد تشبيه الف اي هذا لا ياتي ما سبق من ان التشبيه لا يتصور في قوله ومما
 سئل فلا تعقل وهذا سهو لآة اي ليس مراد الفاضل التفتازاني بقوله
 شبه التيسر اي يحيل بيان التا ويل المعبر في المجاز العقلي وحاصله انه شبه
 هذا التيسر بتيسر حقيقة الطرفنة كما اذا قلت وفي الارض زر فكم مثلا
 والسند الي السمع بالاسماء الجارية العقلي فامل فاندفع توهم التكرار نقل
 عنه اي توهم التكرار في الالة اذا اهل النار اي وذلك لآة المعنى ان الذنوب
 ياكلون اموال اليتامى ظلمنا انما ياكلون اموال اليتامى اي جمع العجب
 على غير قياس لآة قياس العجب ان يجمع على عجب لانه صفة وعما هذا يصح ان
 يفسر اي لآة المنع عن هذا التفسير المتلا لآة الا فيه ان فعلا هذا التفسير
 لا يكونان من السلك المذكور بل كلاما مبتدأ لكنه بعيد عن مساق الكلام
 لآة ما يقتضيه ان يكون قول القائل معطوفا على قوله وقوله وان لم تغفلوا
 الالة ويكون خبره مما يخرط مقدمات عليه لا كلاما مستقلا بهذا والحل على تغيير الالة
 لا يدفع البعد نفس التوبة اي المذكورة بقوله فتوبوا الي باركم فاقبلوا
 اصحا انفكم الالة وبني عليه كلامه كما يشهد به مساق كلامه وحل قوله على
 عين ما ذكره الاستاذ قدس سره بعيد غاية البعد وللتوضيح بعد مجال فامل

نعم ما ذكره الأستاذ ايضا لا عن التملك فندبر وفي موضع طرف الالكلام
 من البسطة من العنيد دون قولهم مررت بزبد بهرو وانت فيمن ال
 حاصل السؤال ان مبنى الاستعارة مصرفة كانت او مكينة على ادعاء ان
 المستعار له فضل من جنس المستعار منه دعوى احرار ولا شك ان مثل هذا
 الادعاء مامى الاعتراف كقينة المستعار له بل يوجب انكاره وقد ذكر المستعار
 في الاستعارة اعلمتة باسم جنسه وهذا اعتراف تام كقننه فيلزم من انكار
 حقيقته انكار ابداعها وبين الاعتراف بها اعترافا تاما الا ان يجعل
 فتوالح الى ما ذكر فيكون الضمير راجعا الى الموصوف اى الى ما كان قبل
 التعريف باللام لا الى اللام لانه موضوع للسماعة ال نقل عنه واما وضعه
 لمفهوم الشجاعة فمما لا يذنب اليه فهم اصلا اى اشارة الى ما ذكره العلامة
 التقا زاني بقوله وقد يتوهم وغير متعارف هو الغريب لان المقصود
 اعلمتة في شان حقيقة الحق فمشبيهه الغريب بالحكمة بعيد وشبيهه الجيم بالغرب
 ابعد وكذا الحال في غنا بك سيف وقدمه بالسيف باطل لانه في نوت
 المبالغة المطلوبة من المقام كما لا يخفى على ذوى الاتباع قطعا لا يخفى
 عليك ان عبارة القطع وقع محرم فضله لاحتمال ان يقال ان لقال
 ان يقول اذ قال المستثنى في المستثنى منه في الالة الكرمه ايضا مبنيا على السوء
 العلم وجوده للافعال الذي ذكره آنفا وجوابه يظهر بالتمام القطيع
 جعل افراد الاليس تسميهم متعارفا اى الاليس اعتراف بكون
 من جنس الاليس وقد يقال مالم يعتبر كونه الفوائد اى اشارة الى
 ضعفه اذ لا حاجة في هذا التشبيه الى جعله كشي واحد بل كمن يحصل
 معنى واحد جامع والاضافة في ميزان اميرنا هذا هو الظاهر وما ذكره

بغير الاستعارة

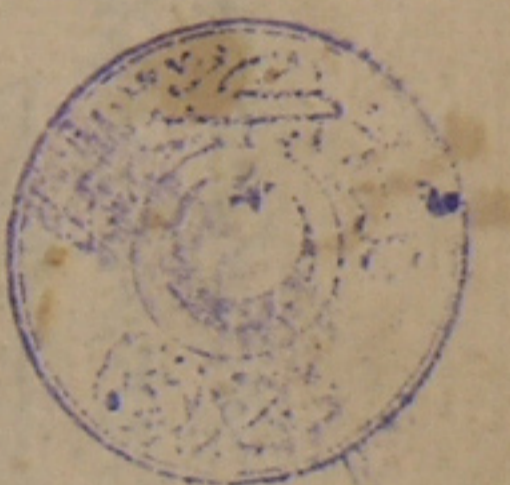
الكاشى من قوله والاباء من التفاوت لا الخى ما فيه لانه عدو وجه الشبه من
 القرنة نامل حال من مفعول اراد وكونه حالا من اراد كما قيل غير ظاه
 وكانه وكانه اورد تقسيم القرنة الى يدين التسمين اى نقل عنه هذا
 الدفع مما قيل من ان مقسم القرنة الى يدين اى ويمكن ان يقال هذا القسم
 هو العدة في باب الاستعارة كما سبق فلماذا ذكره بعده ولم يؤخر عن الجميع
 ومع تقدم رجلا وموضه اخرى اى لا شك ان ما ذكره هو المعنى المتأ
 كح يمكن ان يقال المراد من التقدم والخلف قد آام الرجل وخلق بل نقول الموضع
 الذي حرك فيه رجله يكون خلق الشخص من وجه فتأمل فلع هذا لا يرد على
 التقا زاني ما اورده لقوله ولا شك اى وكذا ما اورده بقوله وايضا اى
 والافرنى ساسه ما ذكره يتيق ولو تامل وبوصورة الالة كان احسا
 اى لان ما قوام كلام المتكلم به هو الصورة لا التصوير وعلى التقديرين يكون
 الاستعارة اى اى على قدر جعلها عبارة عن الدواعى وتقدم جعلها عبارة عن
 الاسباب تحقيقه لا تسلمه لكون العشي المتروك شامحا عقليا او
 حيا وبعه الحكم لان الدواعى العاوية للمشي به لا يكون في العشي الاعلى كسبل
 التجميل وكذا الفائدة من جعله حالا من فاعل اعدوا اذ تقييد العبادة
 بترجى التقوى ليس له كثير فائدة وانما المناسبت تقييدا بالتقوى واقترانها
 او بوجاهة ثواب التقوى وفيه من الععد ايضا ما لا يخفى فندبر لانا لفظ السبع
 المذكور بطرق الكناية لالة الاستعارة بالكناية عندنا هو لفظ السبع المذكور
 بطرق الكناية فسقط ما توهم من الحق ليس نجايح اى الاستعارة بالكناية
 للقطع بان الكناية في اظفار المنه مستعمل في المعنى الموصوف له تدبر
 اراد بصفت ملامة من الظاهر المكشوف ان قوله ملامته بالجر لا قوله بصفت ملامته

يتبع بعد الختم

بغير الاستعارة

الكاشى من قوله والاباء من التفاوت لا الخى ما فيه لانه عدو وجه الشبه من
 القرنة نامل حال من مفعول اراد وكونه حالا من اراد كما قيل غير ظاه
 وكانه وكانه اورد تقسيم القرنة الى يدين التسمين اى نقل عنه هذا
 الدفع مما قيل من ان مقسم القرنة الى يدين اى ويمكن ان يقال هذا القسم
 هو العدة في باب الاستعارة كما سبق فلماذا ذكره بعده ولم يؤخر عن الجميع
 ومع تقدم رجلا وموضه اخرى اى لا شك ان ما ذكره هو المعنى المتأ
 كح يمكن ان يقال المراد من التقدم والخلف قد آام الرجل وخلق بل نقول الموضع
 الذي حرك فيه رجله يكون خلق الشخص من وجه فتأمل فلع هذا لا يرد على
 التقا زاني ما اورده لقوله ولا شك اى وكذا ما اورده بقوله وايضا اى
 والافرنى ساسه ما ذكره يتيق ولو تامل وبوصورة الالة كان احسا
 اى لان ما قوام كلام المتكلم به هو الصورة لا التصوير وعلى التقديرين يكون
 الاستعارة اى اى على قدر جعلها عبارة عن الدواعى وتقدم جعلها عبارة عن
 الاسباب تحقيقه لا تسلمه لكون العشي المتروك شامحا عقليا او
 حيا وبعه الحكم لان الدواعى العاوية للمشي به لا يكون في العشي الاعلى كسبل
 التجميل وكذا الفائدة من جعله حالا من فاعل اعدوا اذ تقييد العبادة
 بترجى التقوى ليس له كثير فائدة وانما المناسبت تقييدا بالتقوى واقترانها
 او بوجاهة ثواب التقوى وفيه من الععد ايضا ما لا يخفى فندبر لانا لفظ السبع
 المذكور بطرق الكناية لالة الاستعارة بالكناية عندنا هو لفظ السبع المذكور
 بطرق الكناية فسقط ما توهم من الحق ليس نجايح اى الاستعارة بالكناية
 للقطع بان الكناية في اظفار المنه مستعمل في المعنى الموصوف له تدبر
 اراد بصفت ملامة من الظاهر المكشوف ان قوله ملامته بالجر لا قوله بصفت ملامته

يقع ان الناصب هو المصدر الاول و هو قاعدة كونه وقد مر نظيره من المصنف في
 الحالة المعقضية لكونه المسند اسما وفي الخواشي هناك تفصيل واما ما يقال
 من انه اي قول المصنف فاحتر اشاره ايضا اي كما انه اشارته الى ما ذكر
 كما سبقته الاشارة الى ما ذكر اليه اي في صدر الفصل الثاني كما في الكفاية بوضوح
 القراء لدلالة على كثرة البليغ وارتطوبه المؤدية اليه كثرة النسيان ووضوح علم
 الطب علام التفسير اي عبارته هي كالتالي وبيد الى الضرب فعلا هذا لا يحايل
 الى ملاحظة معنى التصديق فعلة العلامة التفاضل في لغو والمعنى اذ سبب
 ذلك القول هو ارادة التفسير لا عدم ارادة وطالم يترجم عنه بما ذكره في لوجوه
 ذوي قبايل في الدنيا كثيرين كقول من يتوقع صلة هو ما يعطى للتفرص
 الى الثواب بخلاف ما اذا قلت جماعي اذ الجماعي كثيرة الرماد في لغة اذا جعل على
 اشارة الى جوار علم على الاستعارة البتعية وهدى وفي عبارة الشارح حيث قال
 فاسنادا لان اهمرة الوصل ان اعتبرتها تساويها فيه مناقشة ظاهرة بتصرها
 ارباب العقول وانما كانت هذه الامور مفردة عظيمة كونه المنسدة عليه مستفاد
 من قوله اي مفردة فالتشبه معكوس صورة وهو ظاهر ومعنى لان فيه ذكر الاثنان قبل
 الثلثة وقوله واما الذي شقوا في وقوله تعان ربك فقال ما يريد ايضا او في
 وانسب لهذا المعنى فتأمل فانه دقيق كالحال انسب بما تقدم في الآية وفي قوله
 وقيل يا ارحم الراحمين اي على تعليل اللفظ اي يحكى ان يقال ذكرنا للتوضيح
 على ما يتفرع عليها من الايجاز والاطماب لانه مما خالف كل من المتجانسي فان
 المخالفة في حرف كاف على راء قلت جوابه ظاهر فتأمل تمت كتابة بيد العبد محمد



نسخة من نسخة ابن مصنف مكتوبة في ارض بلده العبارة
 كتاب الاستاد سببه انما كان في يوم التنازل وهو الموسوم بذكرها
 وقد علقه كذا زمان تدرسه وحققة للطلب وكان سببه ان
 لم ينقل في جميع الكتب فترها ما يلوح في اللفظ
 اشتغال بسام القلوب الزخرفة والعلوية
 صنف فيها مصنفات كثيرة
 مداولة بين العباد



والحمد لله على التمام والصلى على نبيه
 خير الامم واصحابه
 اكرام

نَهْأَلَه
أَلْمَفْطُولَه